مركز حمورابي

النظام الجديد المقلق في سوريا على الرغم من تبنيها خطابًا يروج للشمولية شرعت الحكومة الإسلامية الجديدة في رسم ملامح نهج إدارة البلاد

النظام الجديد المقلق في سوريا على الرغم من تبنيها خطابًا يروج للشمولية شرعت الحكومة الإسلامية الجديدة في رسم ملامح نهج إدارة البلاد

بقلم: زيد العلي

ترجمة: صفا مهدي عسكر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

19 كانون الثاني 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــوز نشـــر أي من هذه الابحـــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

منذ أن سيطرت جماعة هيئة تحرير الشام (HTS) وحلفاؤها على دمشق والمؤسسات الحكومية السورية في تشرين الثاني الماضي، بدأت قيادات الجماعة ترسم ملامح المرحلة الانتقالية والنظام الدستوري المستقبلي للبلاد. وقد أكّد مسؤولو الهيئة مرارًا نيتهم تبني نهج شامل يشمل الأقليات السورية مثل العلويين والمسيحيين والدروز والأكراد وغيرهم، مما بعث الطمأنينة في نفوس العديد من السوريين والمراقبين الدوليين، والأهم من ذلك أن زعيم الهيئة أحمد الشرع المعروف أيضًا باسم أبو محمد الجولاني أجرى في 29 كانون الاول 2024، مقابلة مع قناة العربية تناول فيها ملامح هذه المرحلة الانتقالية.

لكن خلف هذا الخطاب الشامل توجد مؤشرات قوية على أن هيئة تحرير الشام قد اتخذت مسبقًا قرارات حول كيفية إدارة البلاد حتى قبل بدء المفاوضات مع المكونات الأخرى، فعندما سُئل الشرع عن موعد الانتخابات أوضح أن "الانتخابات الرئاسية" لن تُجرى قبل عدة سنوات، المعضلة هنا ليست في التأخير وهو أمر شائع في دول ما بعد النزاعات التي تحتاج إلى إعادة بناء، بل في الحديث عن "انتخابات رئاسية" تحديدًا. هذا الأمر يُظهر أن الهيئة تتعامل مع فكرة النظام الرئاسي كأمر مسلم به، متجاوزةً عملية التفاوض المعقدة التي تُجرى عادةً بين القوى السياسية الرئيسية لتحديد شكل النظام السياسي في مؤتمر دستوري أو ما يشبهه، وحتى لو كان ذكر الانتخابات الرئاسية مجرد نقطة انطلاق للنقاش، فإن مجرد طرح هذا النظام يُثير القلق بالنظر إلى التجارب السلبية مع الأنظمة الرئاسية في المنطقة بما في ذلك سوريا وليبيا وتونس.

علاوة على ذلك أشار الشرع وكبار قادة الهيئة بوضوح إلى رفضهم أي صيغة للفيدرالية أو اللامركزية أو الحكم المحلي، ويرون في المركزية وسيلة لتعزيز الوحدة الوطنية وهو ما قد يبدو مبررًا بعد سنوات من النزاع والانقسامات، لكن العديد من الأطراف الأخرى ترى العكس إذ يعتبرون أن الدولة المركزية قد تؤدي إلى مزيد من التوترات والصراعات، وأن تكريس الحكم المحلي في الدستور الجديد سيكون خطوة نحو إعادة بناء البلاد. هذا الرأي يتبناه الكثير من المجتمعات المحلية السورية، بما في ذلك الأكراد والدروز، وتجارب الدول الأخرى

---

* Zaid Al-Ali, Syria's Troubling New Order Despite its inclusive rhetoric, the new Islamist government is already setting parameters for how the country will be governed, FOREIGN POLICY, January 13, 2025.

ذات الانقسامات العرقية أو الطائفية ومنها سوريا نفسها، تؤكد أن المركزية غالبًا ما تكون مصحوبة بتاريخ مليء بالصراعات.

من القضايا المثيرة للجدل أيضًا العلاقة بين الدولة والدين ودور الشريعة الإسلامية في النظام الدستوري الجديد. هنا تبدو هيئة تحرير الشام ماضية بخطوات متسارعة، إذ أعلنت مرارًا أن الشعب السوري مسلم بطبيعته، وأن الشريعة يجب أن تكون المصدر الأساسي للحكم، وقد بدأت الإدارة المؤقتة التي عيّنتها الهيئة بالفعل بإجراء تغييرات على أرض الواقع، مثل تعديل المناهج الدراسية وإزالة الإشارات إلى تشارلز داروين ونظرية التطور. هذه التعديلات السريعة أثارت قلق العديد من السوريين والمراقبين الدوليين على حد سواء.

أما على صعيد العملية الدستورية فقد حددت الهيئة بوضوح إطارها المفضل، مشددة على ضرورة استبعاد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من لعب دور رئيسي في صياغة الدستور. هذا الموقف يجد تأييدًا بين العديد من السوريين الذين فقدوا الثقة في دور الأمم المتحدة بعد سنوات من محاولاتها الفاشلة لتحقيق السلام وإصرارها على إمكانية التوصل إلى اتفاق مع نظام الأسد وتنظيمها لجلسات حوارية عديمة الجدوى في جنيف. لذا، ليس مستغربًا أن يُظهر السوريون، إلى جانب هيئة تحرير الشام، عدم حماسهم لأي عملية يقودها المجتمع الدولي.

مفارقات الشمولية وغياب التوافق

أعلنت هيئة تحرير الشام (HTS) أن التفاوض على دستور دائم لسوريا قد يستغرق سنوات وهو طرح يبدو منطقيًا بالنظر إلى تعقيدات الوضع الراهن، فلم تنجح أي دولة في المنطقة في إقرار دستور شامل في غضون بضعة أشهر، باستثناء دول مثل الأردن والمغرب حيث كانت التعديلات الدستورية جزءًا من عملية سياسية دورية، وليست نتاجًا لصراعات كبرى. أما في سوريا فالصورة أكثر تعقيدًا حيث ما تزال البلاد تعاني من انقسامات جغرافية واستمرار الصراعات المسلحة، وبذلك قد تسير سوريا على خطى ليبيا التي خططت منذ 14 عامًا لاعتماد دستور جديد خلال بضعة أشهر لكنها لم تتمكن من تحقيق ذلك حتى الآن، أو قد تشبه العراق الذي اعتمد في عام 2005 نصًا دستوريًا غير مكتمل، ولا تزال التشريعات الضرورية لتفعيله معطلة حتى اليوم.

موقف هيئة تحرير الشام بشأن تأجيل الانتخابات بما في ذلك انتخابات المؤتمر الدستوري ويبدو مبررًا في ظل التحديات الهائلة مثل وجود ملايين اللاجئين والنازحين، ومع ذلك فإن تأجيل الانتخابات يعني أن عملية صياغة الدستور ستُدار من قبل شخصيات معينة بالتعيين بدلًا من ممثلين منتخبين، وفي السياق السوري يُتوقع أن يكون معظم هؤلاء المعيّنين ممثلين عن جماعات مسلحة، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى تمثيل هذه الشخصيات للتنوع الوطني السوري.

صرّحت هيئة تحرير الشام أن اتخاذ القرارات خلال المفاوضات الدستورية سيتم بالتصويت بالأغلبية وهو أمر قد يبدو عاديًا في أنظمة سياسية مستقرة لكنه ينطوي على مخاطر كبيرة في بيئة مثل سوريا، حيث تشكّل

حقوق الأقليات واحدة من القضايا الأكثر تعقيدًا وحساسية، والحكم بالأغلبية في هذا السياق قد يؤدي إلى تهميش فئات واسعة من المجتمع مما يهدد بإثارة المزيد من الصراعات والانقسامات.

تاريخيًا أظهرت الحركات الإسلامية في المنطقة ميلًا قويًا للهيمنة على عمليات صنع القرار وهو ميل قد يزداد لدى هيئة تحرير الشام بعد انتصارها العسكري على نظام الأسد، في العديد من الحالات السابقة مثل مصر والعراق واليمن حاولت الجماعات الإسلامية فرض رؤيتها الخاصة خلال المفاوضات الدستورية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تفجر العنف والصراعات، الاستثناء الجزئي الوحيد كان في تونس حيث نجح نهج التوافق في 2014 في تجنب الكارثة على الأقل بشكل مؤقت. رغم أن التوافق صعب ويتطلب تنازلات كبيرة الا أن البديل الذي يتمثل غالبًا في القمع والعنف يجعل تحقيقه أمرًا لا غنى عنه، في حالة سوريا تشير التطورات الأخيرة إلى أن الحكومة الجديدة قد اتخذت بالفعل قرارات بشأن قضايا أساسية، مما يهدد بإفشال المرحلة الانتقالية.

تصريحات هيئة تحرير الشام، إذا ما أُخذت على محمل الجد تعكس رغبة في شمولية محدودة داخل إطار نظام حكم محافظ ومحدد مسبقًا، وهذا النظام في جوهره يعيد تكرار الإخفاقات الدستورية التي شهدتها المنطقة العربية. التحدي الآن هو إقناع هيئة تحرير الشام بالتراجع عن نهجها الحالي والالتزام بمفاوضات حقيقية قائمة على التوافق، فبدون ذلك من المرجح أن تعيد سوريا إنتاج دائرة العنف والانقسامات التي أثقلت كاهل المنطقة منذ عام 2011.

المجتمع الدولي والسوريون على حد سواء مطالبون بالتفكير بعمق في العواقب المحتملة لهذه التوجهات قبل المضي قدمًا في هذه العملية الانتقالية الحساسة.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة